



الأمين العام يهنئ الفعاليات المؤتمرية والوطنية بأعياد الثورة

بمناسبة الاحتفالات بأعياد الثورة اليمنية الخالدة بعث الأمين العام بأعمال الأمين العام بوقبات النهائي إلى مختلف الفعاليات المؤتمرية باللجنة العامة والأمانة العامة والفروع ومختلف الهيئات المؤتمرية بالإضافة إلى العديد من الفعاليات الوطنية.. وأعرب الأمين العام عن تهنائه الحارة ومباركته بهذه المناسبة الوطنية الغالية.. متمنيا لوطننا وشعبنا المزيد من التقدم والرخاء والأزدهار في ظل باني صرح الدولة اليمنية الحديثة وحامي ثورتها ووحدتها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ورئيس المؤتمر الشعبي العام.. كما بعث الأمين العامون المساعدون ورئيس هيئة الرقابة التنظيمية بوقبات ماثلة.

الميثاق

رؤية
سوف يحظى الحوار بالرعاية والمتابعة من قبلنا من أجل الخروج بنتائج تحقق المصلحة الوطنية العليا.

كلمة الميثاق شركاء.. لأجل الوطن



بقلم الفريق الركن/ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية نائب رئيس المؤتمر الشعبي العام

لا تجانب الحقيقة والصواب إذا ما قلنا إن احتفالاتنا الوطنية لهذا العام بمناسبة أعياد الثورة اليمنية ٢٦ سبتمبر ١٤ أكتوبر المجيدتين، تأتي بعد مرور عام من تاريخ أعظم منجز ديمقراطي أحرزته شعبنا بانتخابات العشرين من سبتمبر عام ٢٠٠٦م الرئاسة والمحلية والتي ملأت بزخمها العظيم الذي سطع في الآفاق على المستوى المحلي والإقليمي والدولي بصورة عكست مدى وعي شعبنا واستلهامه لمقاييم ومعايير الديمقراطية وكانت تلك الانتخابات بحق محطة فاصلة رئيسية في تاريخ شعبنا وانتهاجه الديمقراطية مبدأ وسلوكاً بعد أن اقترن هذ النهج وترافق مع بزوغ وطن الشباب والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م من القرن الماضي وقيام الجمهورية اليمنية الفتية.. ولعل ما ملته هذه المحطة التاريخية الديمقراطية من تناقض سياسي مفتوح وتكتلات سياسية متعددة الاتجاهات والانتعاشات على نحو غير مسبق، هو ما يؤكد مطلقاً إيمان القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية- رئيس المؤتمر الشعبي العام بهذا الاتجاه والنهج وما شكله من مشهد سياسي كان مثار فخر واعتزاز أبناء اليمن والأرض والانسان.

واليوم ونحن بمناسبة عام مضى بعد تلك الانتخابات وفي طريق ترجمة البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية الذي حو في طياته مضامين اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وعلى مختلف الصعد الحياتية ستكون إذا ما قدر لها العمل الجاد والمخلص كفيلة بمعالجات واسعة لمختلف القضايا والهموم، التي يتوق إلى معالجتها كل من يعنيه تطور الوطن وتقدمه واستقراره، ونعتقد أن على القوى السياسية والأحزاب والفعاليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية باعتبارها الشريك الفعلي لبناء الوطن وتقوية مؤسساته وهياكله المختلفة بالتضامن والتكافل بما يكفل تحقيق المصالح العليا للوطن والشعب وذلك باعتقادي هو الخيار العملي الأمثل لتحقيق ما يصبو إليه شعبنا كي نتجاوز جميعاً ذلك الركاب من الموروث السياسي والفاقي الماضي بكل تعقيداته الثقافية والاجتماعية وما يحمله من خلفيات متقاطعة ناتجة عن التعصبات والقرارات المغلوطة بمختلف معانيه وأشكاله، وهو على كل حال ركام ليس بأسهل في طريق بناء الدولة اليمنية الحديثة، وبضربة حساب فأننا ربما نتذكر أن الانتخابات التي جرت العام الماضي وشهد لها القاضي والداني ربما تشبه الآن وبعد مرور عام كامل على إجرائها بعض ردود الفعل السلبية لم أخذتهم العزة بالآثم فلم يسلموا بتلك النتائج الديمقراطية بصورة طبيعية ربما أيضاً أن ذلك جزء من مشاكل ومقاييم الماضي خصوصاً إذا ما استذكرنا ما واجهته الجمهورية اليمنية الفتية منذ قيامها في ٢٢ من مايو ١٩٩٠م، بدءاً بالمشاكل السياسية وتحول المرحلة الانتقالية إلى مرحلة انتقافية بالتزامن مع حرب الخليج الناجمة عن غزو دولة الكويت الشقيق من قبل النظام العراقي حينذاك، وعودة أكثر من مليون ونصف مغترب يعني إلى داخل الوطن بصورة غير منظمة أو مرتبة وصولاً إلى أول انتخابات نيابية بعد الاستفتاء على دستور دولة الوحدة والدخول في الانتخابات في ١٧ من إبريل عام ٩٣م، وما كان يكتنف ذلك من مواقف متشعبة لقيادة الحزب الاشتراكي حينها والتبريم من الانتخابات وتناحيتها فحواياً من الاستحقاقات الطبيعية والشريفة والانتقال من المرحلة الانتقالية إلى المرحلة الشريفة ما أدى بالتالي إلى بروز مشاكل ومنعشات جديدة أمام المسيرة الوطنية وهو ما ساق الجميع مرغمين إلى إقف مسود ومسودت ومصالح ومنافع الناس وأدبيته المخاطر ما أدى إلى حرب صيف ٩٤م، بكل تناقضاتها دفاعة عن الوحدة والديمقراطية والحرة والشرعية الدستورية، وبالتالي مواجهة ما نجح من تلك الحرب المؤسفة التي فرضها من حاولوا إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء وهو المستحيل بعينه وما استمرته تلك المعالجات على المدى الطويل وعلى مختلف المستويات الوطنية باقتصاد متواضع وضعيف واحتياج كبير واسع بقدر ما يحتاجه الجسم من المعافاة إذا جاز هذا التعبير.

ولبت ذلك كأن سالك المآل بل اعتوره حجج مائل من الاعتراض والتعرض وجاءت من بينها أزمة جزيرة حنيش والتوتر في العلاقات القريبة والبعيدة من بين الكثير من النتائج المؤلمة في غير صالح مسار البناء والنظور وتجاوز العقبات والعراقيل، ولعل لقطيات المناخ السياسي الإقليمي والدولي وبفضه وقضيضه جعل الجمهورية اليمنية في هذه المرحلة -التي تحتاج معها إلى الكثير من المساعدات والعون من الشقيق والصديق القريب والبعيد- مشاكلها وتعقيداتها الداخلية والخارجية بمفردها.. ويعون الله فإن حكمة القائد المحنك فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية-رئيس المؤتمر الشعبي العام قد جعلتنا نتجاوز الكثير من الصعاب والمشاكل وتحقق مكاسب وطنية كبيرة.

ولا يفوتني في هذه العجالة أن أقول بكل صراحة ووضوح لو أننا قد عملنا بجهود حكيمة ومخلصة وبروح الفريق الواحد والمستولية المشتركة بين السلطة والمعارضة منذ الوهلة الأولى لنتائج الانتخابات الرئاسية والمحلية لترجمة البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية، وكذلك توجيهاته الصادرة في رمضان العام الماضي لكتا قد تجنبنا الكثير من المشاكل.. والكثير مما يعترضها اليوم في طريق السبر الأمين لحل كافة القضايا، ولما اعتور طريقنا تلك المشاكل سواء أكانت في شمال الشمال أو في الجنوب.

الجميع مدعوون الآن من كافة القوى السياسية والفعاليات الاجتماعية إلى النهوض بالمسؤولية الوطنية حتى لا يتعرض الوطن للمزيد من تلك التجاذبات والاشكالات التي تعيق مسيرة البناء والتطور التي يتضمنها البرنامج الانتخابي على مختلف الصعد.

٦٠٠ كشاف ومرشد يشاركون غداً في حفل ايقاد الشعلة ويرسمون لوحة اليمن ٢٢ مايو خطاب وطني لرئيس الجمهورية بمناسبة احتفالات أعياد الثورة

دعت إلى كشف المخططات المشبوهة للإضرار بالوطن ووحدته اللجنة العامة تؤكد على الحوار بعيداً عن المكائيات

بمبادرة من اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام عن تقديرها للدعوة الموجهة من فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية إلى قادة الأحزاب والتنظيمات السياسية لإجراء حوار حول كافة القضايا الوطنية وفي إطار جدول أعمال مفتوح.

وأكدت اللجنة العامة في اجتماعها برئاسة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام- أمس الأحد أن تلك الدعوة تعبر عن حرص الرئيس على تجسيد مبدأ الشراكة الوطنية في كل ما يهم الوطن وباعتبار أن الحوار هو الوسيلة المثلى لمعالجة كافة القضايا والمشاكل، ويعبداً عن أساليب المكائيات السياسية والمناكبات الإعلامية التي لاتخدم مصلحة الوطن.

كما وقفت اللجنة العامة أمام التقرير المقدم من الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام حول نتائج الحوار مع الأحزاب والتنظيمات السياسية وما تم التوصل إليه حتى الآن.. وناقشت العديد من القضايا المتعلقة بمستوى تنفيذ ما جاء في البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية، وأكدت على أهمية المضي قدماً ومواصلة بذل الجهود لاستكمال تنفيذ ما جاء في البرنامج.

ونوهت اللجنة العامة بالدور الذي يضطلع به أعضاء المؤتمر الشعبي العام في مواجهة حملات التضييل والتعيسة

القريب: حراك دبلوماسي تنفيذ برنامج الرئيس

أكد الدكتور أبو بكر القريب وزير الخارجية أن وزارة الخارجية تعمل على تنفيذ برنامج الرئيس من خلال تفعيل الحراك الدبلوماسي مع الدول الحازمة وكذلك مواصلة الحوار مع دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق المحادثات الخليجية الكبرى للثورة اليمنية وأسهم بجنكته القيادية بإبدائه السياسي المرن والمتوازن في صياغة وجه اليمن المشرق.

وتجذرت في ظل حكمه الهوية اليمنية والسياسات التي ينتهجها اليمنى اليوم.

وقال عبدالعزيز عبدالغني: إن الثورة اليمنية والوحدة الديمقراطية تمثل أعظم مكاسبنا الوطنية وهي الثوابت التي يجب أن تبقى عند حدودها أكثر السياسات حمفاً وشططا وأن تأخذ العبرة من التاريخ لأن ما أجمع عليه الوطن لا يمكن أن يرتد لتزعزعات فردية محتقة بالأحقاد والضغائن.

أكد أن دعوات العودة إلى الماضي التي يرفعها البعض اليوم ستنتشر لأنها ستصدم بجدار صلب من إرادة وطنية صلبة تأتي العودة بالوطن إلى عمود الخلف والتشطير والسير بعكس حركة التاريخ ومنطق الحياة.

إحالة مسئولين بالأوقاف إلى النيابة

علمت «الميثاق» من مصادرها الخاصة أن عدداً من موظفي ديوان وزارة الأوقاف منهم مديران أحيلوا الأيام الماضية إلى التحقيق بتهم مخالفات مالية.

أكد حمود الهشار وزير الأوقاف والإرشاد أن الوزارة تقوم بالتحري حول القضايا المتعلقة بتصرفات موظفي في مخالفات مالية.. مشيراً إلى أنه يتم الاستعانة بتقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في عملية التقييم بعد إجراء دراسة شاملة عن المخالفات المالية وعن عمليات السطو على أراضي الأوقاف واتخاذ الإجراءات الحازمة لمنع وقوع مثل تلك المخالفات مستقبلاً. منوهاً إلى أنه قد تم إحالة عدد من الذين قاسوا بالسطو على أراضي الأوقاف في المحافظات الجنوبية والشرقية إلى القضاء.. وشدد الهشار على أهمية التعاون الخليجي لتحقيق مكافحة الفساد، مشيراً إلى أن هناك آليات داخل وزارته سعت وساهمت في تمكين الآخرين من الاستيلاء على أراضي الأوقاف، والوزارة عازمة وبشكل جدي على إحالة كل منهم إلى القضاء ومتابعة كل قضية لمعالجة كل من تثبت ادانتهم بقضايا فساد وذلك بهدف القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة.

سجل بأسماء الشركات والموظفين الحكوميين المتورطين بقضايا فساد

«الميثاق»/ خاص: كشف تقرير حكومي عن إجراءات مرتقبة تعزز الحكومة اتخاذها قريبا لمكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية والمساءلة، منها مراجعة نظم وقواعد البيانات والمعلومات المعنية بحماية المال العام.. والكفيلة بتفعيل مبدأ المساءلة ضد المخالفين من خلال إنشاء نظام معلومات لحماية المال العام ومكافحة الفساد، وكذلك إنشاء شبكة لتبادل المعلومات بين الجهات المعنية بقضايا المال العام.

وبيّن التقرير الذي تنشر «الميثاق» تفاصيل وأقية عنه ص«٧»- أن من ضمن إجراءات مكافحة الفساد المزمع اتخاذها، تصميم نظام معلومات خاص من المناقصات، وموقع لهيئة مكافحة الفساد، وحملات توعية واسعة توضح مخاطر الفساد.